فيعتق من العبد الربعة اخماس وسدس خمس ويرق منه خمسة
اسداس خمسه قوله ولا شيء له في ماله اي بل يخرج حرا ويتركه ماله
لورثة سيده قال الرماصي وفي نظر ان ظاهر كلامهم ان الباقي من ماله
ليس لورثة سيده قال الرماصي وفيه نظر
ان ظاهر كلامهم ان الباقي من ماله بعد اخذ الورثة منه قيمة الجزء
الذي لم يحمله ثلث تركة السيد من قيمة العبد وحده وما تركه
سواه يبقى للعبد في رسم اخذ يشرب خمرا من سماع ابن القاسم واذا
اوصى لجارية بثلثه عتقت في ثلثه وقومت فيه لانه حين
عتق عليها من نفسها شقص اكمل عليها ما بقي من عتق نفسها
بمنزلة من اعتق شركا له في راس فيقوم عليه باقيه فالذي
يعتق عليه بشقصه من نفسه احرى ان يقوم عليه ما بقي من
نفسه فيما يملك وهو قول مالك قال ابن القاسم ولو كان ما اوصى
لها به لا يتم به عتقها وكان لها مال قبل ذلك عتقت فيه واخذ
منها قال ابن رشد اذا اوصى لها بثلثه فقيل لا يعتق منها
الا الثلث وهو قول ابن وهب من رايه وقيل يعتق منها الثلث
ويقوم بقيتها على نفسها فيما بقي من الثلث قائلا يحملها الثلث
رق ما بقي منها ولا يقوم عليها في مالها ان كان لها مال من غير
الثلث وهو قول مالك في رواية ابن وهب عنه في المدونة
ووجهه انه اذا اوصى لها بثلث ماله فقد قصد لتحريرها
فيه فكانه اوصى ان تعتق وان تقطع بقيته ان كان فيه فضل
عن رقبتها وهذا القول اختاره سحنون فقال فيه انه اعدل
الاقوال ووجه قول ابن وهب انه اذا اوصى لها بثلث ماله
فقد قصد لتحريرة ثلثها وان تقطع بقية ثلث ماله فوجب
ان يعتق ثلثها وان تقطع بقية ثلث ماله ولا تعتق فيه
ولا في ما لها ان كان لها مال سواه لانه هو المعتق لثلثها اذ

اوصى

اوصى لها به وهو يعلم انه لا يصح لها ملكه فكان بمنزلة ايصاله
بعتق ثلثها واعطائها بقية ثلث ماله ووجه قول ابن القاسم
ورواية عن مالك ما ذكره في هذه الرواية من انه اذا اعتق
عليها بعضها وجب ان يقوم عليها بقيتها فيما بقي من الثلث
وبين سائر ما لها ان كان لها مال بمنزلة من اعتق شركا له
في عبد فانه يقوم عليه بقيته في ماله اهـ فقد طرد لك من
هذا ان التقويم في ماله ليس معناه ان يغرم ماله لمال الموصى
وبعبير من جملته حتى يعتق كما ذكروه في غير هذا المحل
وانما المراد انه يجب ان يقوم على العبد بقية نفسه في ماله
فان كان في الثلث فضل قال الثلث من جملة ماله بالوصية
فيقوم على نفسه ويأخذ الباقي وان قصر الثلث وجب عليه
ان يدفع للورثة من مال نفسه ما بقي كما قال في الرواية
وهذا ينادي بأن ماله يكون له والوجه لانتزاعه منه
بعد التقويم فلا تسلط للوارث عليه بل هو ملك للعبد يعتق
بيده وفي رسم اسلم من سماع عيسى مثل ما في الرسم المذكور
ونصه قال ابن القاسم قال مالك اذا اوصى الرجل لعبده
بثلث ماله عتق جميعه في ثلث الميت ان حمله الثلث قال
ابن القاسم وان لم يحمله الثلث وكان للعبد مال عتق جميعه
والا فتقدر ذلك ينظر العبد في نفسه مع ورثة الميت كهيئة
الشركاء في العبد اذا اعتق احدهم نصيبه عتق عليه جميع
العبد ان كان له مال والا فتقدر ذلك فكذلك العبد في نفسه لانه
حين اوصى له بثلث ماله فقد اوصى له بثلث رقبته لانها
من ماله فلما ملك العبد ثلث رقبته عتق واستعتق نفسه
عليه اهـ وفي المدونة قال مالك ومن اوصى لعبده بثلث ماله
ورقبته الثلث عتق جميعه وما فضل كان للعبد وان لم يحمله

على نفسه في ماله بقدر ما يجب في يده
ان كان فيه ما يستكمل به عتقه